

التغيرات التي طرأت على مهنة المحاسبة لتحسين إدارة جودتها وتفادي

الانهيارات

د. جهاد بدر قراقيش

د ظاهر شاهر القشي

جامعة الإسراء الخاصة

جامعة فيلادلفيا

الأردن

ملخص

إذا أردنا ضمانا للجودة في أي مجال فلا بد قبل البحث عن معايير أو قوانين تلي ضمان الجودة يجب أن نضمن جودة أخلاقيات المهنة أولا، وخير دليل على ذلك ما حدث من انهيارات عالمية في الولايات المتحدة لبعض الشركات الرائدة وخصوصا شركة التدقيق العالمي ارثر أندرسون لثبوت تورطها في بعض التلاعبات المالية التي أدت إلى انهيار أكبر الشركات ذات التأثير الاقتصادي ومثال على ذلك شركة انرون للطاقة. حاول الباحثان إلقاء الضوء على كيفية تواطؤ شركة التدقيق ارثر اندرسون مع إدارة شركة انرون والذي أدى ذلك إلى انهيار الشركتين، وإلقاء الضوء على التغيرات التي حدثت على الحاكمة المؤسسية التي نتجت عن تلك الفضيحة المدوية، ومن ثم مراجعة قواعد السلوك المهني في الأردن لفحص إذا ما كانت تلي ضبط أخلاقيات المهنة وتوفير الجودة المطلوبة في مهنة المحاسبة. وقد توصل الباحثان إلى أن انهيار شركة ارثر اندرسون وشركة انرون يعود إلى تمكن ادارتي الشركتين من استخدام المحاسبة الإبداعية بشكل لا أخلاقي، وان هذين الانهيارين بشكل أساسي جعلتا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعيد هيكلة الحاكمة المؤسسية بشكل ركز على ضبط أخلاقيات مهنة التدقيق والمحاسبة من خلال سن قوانين جديدة. يرى الباحثان أن ضبط أخلاقيات المهنة لا يمكن أن ينبع من سن القوانين فالعيب وفي كثير من الأحيان لا يعود إلى القوانين نفسها بل يعود إلى سوء إدارة أو تلاعب مطبقها.

Abstract

If we want a quality assurance in any field, and before looking for assurance standards or rolls we must assure the ethics of the profession itself. The collapse of Arthur Andersen due to its unethical involvement in Enron witch led to its collapse to is a better example.

The researchers tried to highlight, Arthur Andersen unethical involvement with Enron management which led to both companies collapse, changes took place on corporate governance due to those and other leading companies collapses, and revising ethics standards applied in Jordan, in a way to examine wether it assure quality in accounting and auditing profession.

The researchers found, that both Arthur Andersen and Enron collapse was due to there management use of creative accounting in unethical way, and those main collapses enhance the government of united states of America to restructure the

corporate governance in a way to try to control ethics of auditing and accounting professions.

Both researchers think that controlling profession ethics can't be done through issuing new rolls or standards. Main defect does not lie in standards or rolls but it lies in management who misuse or manipulate it.

مقدمة

ما حدث في السنوات الأخيرة من انهيارات ضخمة لشركات رائدة في العالم كشركة انرون Enron للطاقة وشركة Arthur Anderson للتدقيق يثير تساؤل مهم جدا، وهو هل أصبحت مهنة المحاسبة مهنة تجارية بحتة؟ وهل بذلك ابتعدت كل البعد عن المهنة المتخصصة بالأداء؟

جميع الانهيارات التي حدثت مؤخرا كانت ناتجة عن قصور متعمد بالنظام المحاسبي لتحقيق غايات ربحية شخصية لبعض الأفراد في بعض الشركات التي انهارت، وبنظرة متخصصة فان انهيار شركة انرون Enron أدى إلى انهيار اعظم شركة حسابات بالعالم (Arthur Anderson). فان كانت شركة انرون انهارت بسبب تلاعب بعض الأفراد بما يقوائمها المالية، فهل الحال هو نفسه بالنسبة لانهيار شركة ارثر اندرسون؟ أم أن إدارة اندرسون كانت متواطئة بالكامل؟

نجد بأن ما حصل بشركة ارثر اندرسون لتدقيق الحسابات، أمرا غير مسبوق من حيث انه اوضح بأن إدارة الشركة ابتعدت كل البعد عن الالتزام بالمهنية الأخلاقية المتخصصة، وآثرت الربح التجاري الضخم بدلا من الالتزام بأخلاقيات المهنة، وضربت مبدأ استقلالية المدقق بعرض الحائط.

فان كان هذا حال اعظم شركات المحاسبة بالعالم، والتي تعمل في بيئة متقدمة جدا والتي اعتقد البعض بأنها البيئة الأقرب للمثالية من منطلق أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر اعظم دولة بالعالم، وتملك من جهات التشريع، وجهات الرقابة، والجهات المهنية المتخصصة مما يؤهلها أن تكون نموذجا فريدا من نوعه بالعالم. فكيف يمكن أن يكون الحال في الدول النامية بشكل عام؟ وفي الأردن بشكل خاص؟ حيث أننا من الدول التي تتصف بالتبعية وبتبني التشريعات المحاسبية الدولية، فهل يمكن أن تواجه شركائنا ما واجهته الشركات الأمريكية من انهيارات متتابعة سيسطر لها التاريخ العديد من الصفحات في ذاكرته؟

يسعى الباحثان من خلال هذه الدراسة المتواضعة إلى الوقوف ومحاولة الإجابة على عدة تساؤلات يمكن تلخيصها بالتالي:

1- هل أصبحت شركات المحاسبة شركات ربحية بحتة؟ لا تراعي المهنة المتخصصة؟

- 2- هل التشريعات والقوانين المعمول بها غير قادرة على ضبط شركات المحاسبة؟
- 3- ما هو الحل الأمثل لضبط أمور شركات المحاسبة؟ وجعلها تلتزم بأخلاقيات المهنة؟
- في حالة تمكن الباحثان من الإجابة على الأسئلة السابقة، فقد يتمكن من المساهمة ولو بالشيء اليسير للحيلولة دون وقوع الشركات الأردنية بشكل عام وشركات المحاسبة الأردنية بشكل خاص في زوبعة الانهيارات.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية دور شركات المحاسبة في تقوية وتقييم الاقتصاد، من منطلق أن النظام المحاسبي لأي شركة كانت يعد العمود الفقري لضمان استمرارها، وبقيتها بالسوق، وبالتالي جعلها وحدة اقتصادية فاعلة. كما أن شركات المحاسبة جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي، ويمكن تسميتها بالجهاز الرقابي أو جهاز المناعة الأول الذي يراقب نظام الشركات المحاسبي، ويكفل التزامه بالمهنية المتخصصة، وبالتالي فإن انهيار جهاز المناعة هذا (شركات المحاسبة) يجعل الجسم الاقتصادي بشكل عام جسم واهن وضعيف، وقد يساهم انهياره إلى وضع الدولة واقتصادها في مأزق قد تكون عملية الخروج منه مستحيلة.

وانطلاقاً من هذه الحقائق، يرى الباحثان بأن معالجة جهاز المناعة المتمثل بشركات المحاسبة، سيساهم بشكل ملحوظ في حماية البنية الاقتصادية من الوقوع بما لا يحمد عقباه لا سمح الله، وخصوصاً أن الدول النامية بشكل عام والأردن بشكل خاص لا يزالون على بدايات الطريق، وأي عثرة شديدة قد تؤدي إلى سقوط لا نحوض منه أبداً لا سمح الله.

أهداف البحث

يسعى الباحثان إلى الوقوف والاطلاع على التغيرات الرئيسة التي طرأت على شركات المحاسبة مؤخراً، والتي ظهرت جلياً وتمثلت بما حدث من انهيار لأعظم شركة محاسبة بالعالم، اثر اندرسون، ويمكن صياغة أهداف البحث على النحو الآتي:

- 1- التعرف فيما إذا قد أصبحت شركات المحاسبة فعلاً شركات ربحية بحتة، لا تراعي المهنية المتخصصة.
- 2- التعرف على التشريعات والقوانين المعمول بها ومدى كفايتها على ضبط شركات المحاسبة.
- 3- محاولة اقتراح الحل الأمثل لضبط أمور شركات المحاسبة، وجعلها تلتزم بأخلاقيات المهنة.

مشكلة البحث

لو تتبعنا ما يحدث في العالم مؤخرًا، وبالولايات المتحدة على وجه الخصوص، لوجدنا أنها منذ حدوث الانهيارات تسعى من خلال جميع جهاتها التشريعية إلى محاولة إيجاد حلول ناجعة للحيلولة من تكرار وقوع ما حدث. وقد حاولت تفعيل أدوار القطاع العام والخاص من خلال سن تشريعات جديدة مؤثرة بالحاكمة المؤسسية Corporate Governance بشكل غير مسبوق استدعى تدخل الرئيس الأمريكي.

وقد تبادر لذهن الباحثان تساؤل مفاده، هل ما يعكف عليه العالم بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص من خلال تفعيل دور الحاكمة المؤسسية، هو الحل الأمثل؟ وبناء على هذا التساؤل الذي تبادر لذهن الباحثان، فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

- 1- هل أصبحت شركات المحاسبة شركات ربحية بحتة لا تراعي المهنة المتخصصة؟
- 2- هل التشريعات والقوانين المعمول بها غير قادرة على ضبط شركات المحاسبة؟
- 3- ما هو الحل الأمثل لضبط أمور شركات المحاسبة وجعلها تلتزم بأخلاقيات المهنة؟

مصادر البحث

سيتم التركيز على جميع المصادر الممكنة من خلال المواقع المتوفرة على شبكة الانترنت، وذلك بالتركيز على بعض مواقع شرعي السياسات المحاسبية بشكل عام، وعلى مواقع الدوريات العالمية ومواقع الجامعات بشكل خاص، وذلك لاستقاء أحدث المستجدات.

أخلاقيات المهنة

قبل الخوض والتعمق في التساؤل الذي يطرحه عنوان البحث "التغيرات التي طرأت على مهنة المحاسبة لتحسين إدارة جودتها وتفادي الانهيارات؟ يجب أولاً التعرف على الأخلاقيات، وما تعنيه هذه الكلمة.

لقد تم اشتقاق كلمة "أخلاقيات" من الكلمة الإغريقية "ethos" وتعني "character"، وهناك اسم مرادف للأخلاقيات هو morality والمشتق من الكلمة الإغريقية "mores" وتعني العادات "custom". تركز ألد morality على السلوك البشري "الصحيح" و "الخطأ"، لذلك فإن الأخلاقيات تعالج السؤال التالي : كيف يتصرف الناس تجاه

بعضهم البعض¹⁴؟ ويرى البعض بأن الأخلاقيات والـmorality لا تستخدم ككلمة مرادفة للأخرى، وبشكل عام اشتقت الكلمة ethics من الكلمة الإغريقية "elhike" (علم التصرفات character)، وتُعرف الأخلاقيات بأنها دراسة القضايا الأخلاقية، بينما اشتقت الكلمة morality من الكلمة الإغريقية "mores" (العادات والتصرفات) وتُعرف على أنها المعايير التي يتصرف الأفراد بناءً عليها، لكن المهنيين ومنهم المدققين يمثلون استثناءً لمثل هذه القاعدة، حيث تمثل قواعد السلوك المهني الحد الأدنى من المعايير التي تحكم ممارسات المهنيين، وتُعد أي مخالفة لهذه القواعد عمل غير أخلاقي¹⁵.

ويمكن تعريف الأخلاقيات بشكل واسع على أنها مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية، وكل منا لديه مثل هذه القيم حتى لو أنها لم تكن محددة بشكل واضح، وقد عرّفها الفلاسفة ورجال الدين وآخرون بمجموعة مثالية من المبادئ والقيم الأخلاقية وبطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال تُعد القوانين والتعليمات، وتعاليم الكنيسة، وقواعد السلوك المهني مجموعة من المبادئ والقيم الموضوعية على مستوى التطبيق¹⁶.

وتختلف المبادئ والقيم الأخلاقية عند الناس والأهمية النسبية لكل منها، ويعود السبب لهذه الاختلافات إلى عدة أسباب منها: الخبرة في الحياة، النجاح والفشل، تأثير العائلة، المدرسين والأصدقاء¹⁷.

الأخلاقيات العامة¹⁸

يواجه الناس عادة مجموعة من الخيارات ليختاروا من بينها، بحيث أنه إذا تم اختيار أي بديل فإنه سيؤثر عليهم وعلى الآخرين، وعندها يحدث ما يسمى بالأزمة الأخلاقية حيث يكون لاختيار بديل معين تأثير إيجابي على طرف معين وتأثير سلبي على طرف آخر بنفس الوقت، وعندها فإنه على الشخص أن يسأل نفسه السؤال التالي: ما هي المنفعة التي أبحث عنها؟ وما هي الالتزامات التي تترتب علي نتيجة هذه الظروف؟

¹⁴ William, Boynton; Raymond, Johnson; and Walter, Kell, **Modern Auditing**, Seventh Edition, New York, John Wiley & Sons, 2001, p. 84

¹⁵ Richard, Schroeder; Myrtle, Clark; and Jack, Cathey, **Accounting Theory and Analysis: Text Cases and Readings**, Seventh Edition, New York, John Wiley & Sons, 2001, p. 527.

¹⁶ Alvin, Arens; Randal, Elder; and Mark, Beasley, **Auditing and Assurance Services**, Ninth Edition, New Jersey, Prentice-Hall, 2003, p. 74.

¹⁷ Ibid, P. 74.

¹⁸ William, Boynton, Opicic, p. 84.

ولذلك يحاول موضوع الأخلاقيات العامة الإجابة على هذه الأسئلة وتحديد المنفعة لكل من الأفراد والمجتمع، ومحاولة تحديد الالتزامات والواجبات التي تترتب على الأفراد تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، ونتيجة لعدم الاتفاق على تحديد "المنفعة" والالتزامات فقد انقسم الفلاسفة إلى مجموعتين، تدعى المجموعة الأولى بالأخلاقيات الإجبارية " Ethical absolutists" والتي تنص على وجود معايير دولية لا تتغير مع مرور الوقت وتطبق على كل الأفراد، أما المجموعة الثانية فتدعى بالأخلاقيات النسبية "ethical relativists" وتقوم على فكرة أن أحكام الناس الأخلاقية تتغير بتغير عادات وتقاليده المجتمعات التي يعيشون فيها، وظهرت مجموعة جديدة تعتقد بأن هناك مجموعة من الخيارات يجب أن تحكمها معايير علمية لا تتغير، وأن هناك معايير أخرى تخضع لأخلاقيات المجتمع المتغيرة.

الأخلاقيات المهنية¹⁹ :

يجب أن تتعدى الأخلاقيات المهنية المبادئ الأخلاقية للفرد العادي، بحيث يجب أن تصمم المبادئ خصيصاً لسلوك الشخص المهني وأن تكون مناسبة لأغراض عملية ومثالية، ويجب أن تكون القواعد المهنية مصممة لتشجع السلوك المثالي للشخص المهني، وأن تكون واقعية وقابلة للتطبيق في آن واحد وحتى يكون لها معنى فإنها يجب أن تكون فوق القانون ولكنها أقل من المثالية.

وقد منحت الولايات المتحدة المهنيين حق ممارسة المهنة بصورة احتكارية، حيث أنه في معظم الولايات لا يحق إلا المدقق الحسابات القانوني "CPA" التوقيع على تقرير المدقق، وبالمقابل فإنه يترتب على المهنيين الالتزام بالتصرف تجاه منفعة المجتمع بما يحقق لهم المنفعة، وتفرض قواعد السلوك المهني من قبل المهنة على أعضائها الذين يقبلون طواعية معايير السلوك الأخلاقي بشكل أكبر من تلك المفروضة من قبل القانون. وتؤثر قواعد السلوك المهني على سمعة المهنة ومدى الثقة فيها.

وقد حدد مشروع رؤيا مدققي الحسابات القانونيين CPA vision project

القيم المرتبطة بمهنة تدقيق الحسابات كما يلي :

1. التعليم المهني المستمر.
2. الكفاءة.
3. النزاهة.

¹⁹ Ibid, p. 84.

4. التنغم مع قضايا المشاريع الواسعة. Attuned to Broad business issues

5. الموضوعية.

المؤشرات التي تدلل على حدوث خلل بأخلاقيات المهنة

أصبح موضوع الأخلاقيات واتخاذ القرار الأخلاقي يحتل مكانة هامة في وقتنا الحالي، حيث أدت زيادة المنافسة بين المدققين في الآونة الأخيرة إلى صعوبة التزام مدققي الحسابات بالسلوك الأخلاقي، حيث أصبح همّ المدقق كيفية الحفاظ على العميل والمحافظة على مستوى معين من الأرباح أكثر من الاهتمام بتقديم خدمات تدقيق ذات نوعية عالية، وتم ممارسة الضغوط على المدراء من قبل المساهمين، والدائنين، والأطراف الأخرى المتأثرة بالأداء المالي، ولن نندهش إذا علمنا بأن إحدى الدراسات قد كشفت بأن أكثر من 700 مهني يقولون بأنهم يواجهون كثيرا من الضغط نتيجة التزامهم بقواعد السلوك المهني²⁰.

كما وضعت شركة انرون ووردكوم وكويست وجلوبال كروسينج و تيكو علامة سوداء على مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، حيث تكبد المستثمرون 460 مليار دولار خسارة نتيجة الاستثمار في هذه الشركات، وقد استبدلت نكات المحامين بنكات مدققي الحسابات.²¹

وفيما يتعلق بشركات التدقيق الكبرى في العالم، "هناك بعض القضايا التي تمس سمعة شركة آرثراندرسون Arthur Andersen الأخلاقية، ففي عام 1999 عُرمت مبلغ 90 مليون دولار لإدانتها في قضية خسارة شركة كولونيبال ريبالي Colonial Realty والبالغة 300 مليون دولار والتي أفلست في عام 1990. وفي عام 2000 وافق المدير المالي روبرت هيرندون Robert Herndon (شريك سابق في شركة آرثراندرسون Arthur Andersen) على دفع مبلغ 75000 دولار تعويضا بسبب إخفائه مبلغ 20 مليون دولار من الخسائر عن إدارة وحملة أسهم الشركة التي يعمل فيها. وفي عام 2001 أدانت هيئة الأوراق المالية الأمريكية المدير التنفيذي السابق لشركة صن بيم Sunbeam، والمتورط مع شركة آرثراندرسون Arthur Andersen في إقامة مشاريع وهمية كلفت حملة الأسهم بلايين الدولارات، وفي العام نفسه تم إدانة شركة آرثراندرسون Arthur Andersen من قبل هيئة

²⁰ Donald, Kieso; Jerry, Weygand; and Terry, Warfield, **Intermediate**

Accounting, Tenth edition, 2001.

²¹ David, Cotton, Fixing CPA Ethics Can Be an Inside Job, Jim Kaplan, 2002,

<http://www.auditnet.org/articles/fixing%20CPA%20Ethics%20Cotton%20Editorial.htm.3/9/2003>.

الأوراق المالية الأمريكية لارتكابها أخطاء جسيمة، وإصدار تقارير تدقيق مضللة، وغرمتها مبلغ 7 مليون دولار عقوبة مدنية. ومن الجدير بالذكر أنه تم تسوية بعض هذه القضايا دون الاعتراف بالذنب²².

ويرى البعض²³ "بأن مسلسل الفضائح التي هزت وأرعبت أسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية، قد كشفت الكثير من الحقائق، وخصوصاً فضيحة عملاق الطاقة شركة Enron وهي الفضيحة الأعظم في تاريخ الاقتصاد العالمي، وفضيحة شركة worldcom للاتصالات، لتليها بعد ذلك الفضيحة الأحدث والتي لن تكون الأخيرة لشركة zerox المتخصصة في آلات النسخ.

وبنظرة متخصصة إلى شركات التدقيق والمحاسبة، نجد بأن شركة آرثر أندرسون Arthur Andersen وفي محاولتها المستمرة لإعاقة العدالة وذلك من خلال تدميرها لوثائق شركة انرون لم تكن الوحيدة من شركات التدقيق الخمسة الكبرى في أمريكا التي تواجه مشاكل قضائية، حيث أن شركات التدقيق المتبقية متورطة بقضايا مدنية وتحقيقات فدرالية، وفيما يلي قائمة مختصرة للأسباب التي تجعل شركات التدقيق الأربعة الكبرى تحت التحقيقات²⁴:

- تواجه شركة Ernst & Young ضغوطاً من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكية لإعادة أتعب التدقيق المدفوعة لها من قبل People Soft للفترة ما بين 1994-2000، حيث تدّعي هيئة الأوراق المالية الأمريكية بأن Ernst & Young قد خالفت قواعد استقلالية المدقق، كما أن هيئة الأوراق المالية تجري التحقيقات على تدقيق Ernst & Young لشركات أخرى.

- واجهت شركة Deloitte & Touché في نهاية شهر أيار موجة من القضايا المقامة ضدها نتيجة لاستياء مساهمي شركة Adelpia Communications من إعادة تقييم عدم الانتظام المحاسبي Accounting irregularities وبدأت تحقيقات هيئة الأوراق المالية الأمريكية، كما فشلت شركة Deloitte & Touche في إبلاغ لجنة

²²Kathy William, **Robert Herz Named FASB Chairman**, Strategic Finance Magazine: Streetwise, June 2002, p. 2.

3 محمد مطر، "مصير مهنة تدقيق الحسابات بين مفهومي تضارب وتوافق المصالح"، المدقق، العدد 51، آب 2002، ص 3.

²⁴ Jamie Dettmer, **Audit Crises Cast Pall Over Wall Street; in the Wake of Enron and Other Financial-Reporting Scandals, Investors and Regulators are Clamoring for Government to Legislate better Bookkeeping Practices**, Insight on the News, July 1, 2002. www.findarticles.com.31/8/2003

تدقيق شركة Adelphia بأن عائلة Rigas (مؤسسي شركة Adelphia، وكبار المساهمين فيها) تستخدم خطوط الائتمان لشراء أسهم شركة Adelphia، حيث كانت Deloitte مدقق الحسابات لكل من Adelphia ومجموعة الشركات التي تملكها عائلة Rigas.

● لا تزال شركة Pricewaterhouse تحت الفحص الذي تجريه هيئة الأوراق المالية الأمريكية نتيجة لتدقيقها MicroStrategy.

● لا تزال شركة KPMG تنكر فشلها في تحديد الجهود التي قامت بها شركة Xerox لتضخيم إيراداتها في الدفاتر. كما وافقت شركة KPMG على تجنب الاستثمار في الشركات التي تدقق عليها بعد صدور قرار هيئة الأوراق المالية الأمريكية والتي كانت قد خالفته باستثمار مبلغ 25 مليون دولار أمريكي في الصناديق المشتركة لشركة AIM.

موقع مهني المحاسبة حالياً ودرجة الثقة العامة بهم

كان يتم ترتيب مدققي الحسابات القانونيين تاريخياً بين أكثر المهنيين الذين يوثق بهم، لكن ترتيبهم وصل إلى مرتبة المحامين ورجال السياسة وبائعي السيارات المستعملة في القائمة الأمريكية، في من تثق؟ "Who do You Trust؟"، خلال فترة قصيرة من الأشهر نتيجة لانهيار شركة انرون²⁵.

وقد دلّ المسح²⁶ الذي قامت به Minority Corporate Counsel Association and Decision Quest Gauged Juries حول ردود الفعل تجاه سوء التصرف من قبل المدققين، على أن نسبة 73% من الأفراد الذين خضعوا للمسح يعتقدون بأن مدققي الحسابات يفعلون ما يأمرهم به عملائهم، وحتى لو تطلب ذلك سلوك غير صادق، وفي جريدة USA Today/CNN مؤخرًا صرح Gallup Poll بأن نسبة مماثلة من المقترعين يعتقدون بأن التدقيق المالي للشركات الضخمة يخفي المعلومات السيئة عن الشركة وبشكل كبير، حيث بين أن ما نسبة 49% من الذين اقترحوا يؤمنون بأن شركات التدقيق تستحق "كثيراً" من اللوم عن الانهيارات الأخيرة للشركات، بينما يعتقد فقط 29% من الذين اقترحوا بأن شركات التدقيق تستحق "قليل" من اللوم عن الانهيارات الأخيرة للشركات، وبشكل مشابه يعتقد 70% من المقترعين بأن الممارسات التي أدت إلى انهيار

²⁵ David, Dwares; and Melissa, McGuane, **Attorneys Talk About Representing Accountants in the Era of Enron and Other Corporate Scandals**, The CPA Journal, March, 2003.2/9/2003.

²⁶ Ibid.

شركة انرون تمارس أيضا في الشركات الكبيرة الأخرى، وأعلن في المسح Decision Quest بأن 80% من الذين اقترحوا يعتقدون بأن شركة انرون ووردكوم عبارة عن جزء من الجبل الجليدي tip of the iceberg.

هل هناك أزمة حقيقية تحيط بأخلاقيات المهنة؟

نلاحظ أن الانهيارات الأخيرة أظهرت وجود ثغرة حقيقية بأخلاقيات المهنة، ولدرجة أن الكثير من المختصين اصبح يبحث عن الأسباب التي أدت لحصول مثل هذه الأزمة، ومحاولة إيجاد حلول جذرية لها.

فلقد ذكر البعض²⁷ بأنه هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى الاهتمام بموضوع الأخلاقيات، منها عولمة الاقتصاد والتي أدت إلى مزيج من الثقافات والأنظمة، ولم تعد الشركات تستطيع أن تحكم بأن التصرف الذي تتصرفه في سوقها الأم يعد مقبولا في الأسواق الأخرى، وقد ساعدت التكنولوجيا على انتشار العولمة وأصبح تأثير قرارات الشركات غير الأخلاقية أكثر شفافية، كما أدت الزيادة في المنافسة على منع الاحتكار وأصبحت الشركات تبحث عن الحصول على الميزة التنافسية، وزاد وعي الناس للممارسات الأخلاقية للشركات واستخدام القوانين لمقاضاة الشركات على تصرفاتهم غير الأخلاقية، مما أدى إلى زيادة المسؤولية القانونية المترتبة على الشركات، فعلى سبيل المثال أظهرت إحدى التقديرات بأن تكلفة الممارسات غير الأخلاقية للشركات في North America بلغت 100 مليار دولار في السنة.

وقد قامت Earncliffe Reseach and Communications بكتابة تقرير إلى مجلس معايير الاستقلالية "Independence Standards Board" في 1999/11 يشير إلى أن الاهتمام العام حول نزاهة القوائم المالية في انخفاض، ولكنه لن يكون كبيرا في القوائم المالية كما هو في المجتمع ككل، وقد ورد أيضا في التقرير بأن المدققين يلبون حالياً معايير الاستقلالية وبدرجة عالية جدا، ولكن هناك أمور كثيرة تستدعي الاهتمام، وقد أوضح التقرير الضغوط التالية التي تؤثر على استقلالية المدقق تتمثل بالتالي²⁸:

1. تنوع الخدمات المقدمة من قبل شركات التدقيق.
2. استخدام التدقيق كسبب لتبرير الخسارة.

²⁷ Donald, Kieso, Opicit.

²⁸ Nicholas Mastracchio, **Independence and the Users of Closely Held Companies' Financial Statements**, The CPA Journal, 2002. 2/9/2003.

3. بيئة الشركة التي يعمل بها المدقق، ومن يقوم بعمل أقل ربحية ينظر إليه بنظرة رديئة كمستشار.

ومن ما سبق يمكن أن نعرف الأزمة الأخلاقية على أنها موقف يواجه الشخص ويحتاج إلى اتخاذ قرار حول السلوك الملائم. وأبسط مثال على الأزمة الأخلاقية هو أن يجد شخص ما خاتم من الماس، ويقع في موقف يحتاج فيه أن يقرر بأن يبحث عن صاحب الخاتم أو أن يحتفظ به لنفسه. وبشكل مشابه يواجه مدققو الحسابات والمحاسبين ورجال الأعمال كثيرًا من الأزمات الأخلاقية أثناء قيامهم بأعمالهم، فعندما يهدد العميل مدقق الحسابات بأنه سيبحث عن مدقق جديد إذا لم يتم بإصدار تقرير نظيف، فعندها سيواجه المدقق أزمة أخلاقية إذا كان إصدار التقرير النظيف ليس صحيحًا. وإذا قام مدقق الحسابات بمواجهة المشرف الذي سجل الإيرادات بأكثر من قيمتها وبدرجة من الأهمية المادية من أجل الزيادة التي سوف تحقق له، عندها ستظهر أزمة أخلاقية صعبة.

الأسباب التي تدعو المدقق إلى التوجه نحو السلوك غير الأخلاقي

المدقق وكأي شخص عاقل يستطيع أن يميز السلوك الأخلاقي من السلوك غير الأخلاقي، ولكن ما هي الأسباب التي تدعوه إلى التوجه نحو السلوك غير الأخلاقي؟ يرى البعض بأن السلوك غير الأخلاقي هو²⁹ " السلوك الذي يتعارض مع معتقداتهم ومفهومهم للسلوك المناسب ضمن ظروف معينة، وكل منّا يحدد لنفسه ولغيره ما هو السلوك الغير أخلاقي، ومن الضروري لنا أن نفهم ما الذي يجعل الناس يتصرفون بطريقة نعتبرها غير أخلاقية". وأن هناك سببين رئيسيين يجعلان الناس يتصرفون بطريقة غير أخلاقية، وهما:

1. اختلاف المعايير الأخلاقية للشخص عن المعايير الأخلاقية للمجتمع بشكل عام.
2. أن يختار الشخص التصرف بطريقة أنانية.

وفي كثير من الحالات قد يجتمع السببين مع بعضهما البعض، وقد يكون من أبرز الأمثلة على اختلاف المعايير الأخلاقية للشخص عن المعايير الأخلاقية للمجتمع بشكل عام تجار المخدرات ولصوص البنوك، حيث لا يشعر مثل هؤلاء الأشخاص بالندم على أعمالهم بسبب اختلاف معاييرهم عن معايير المجتمع بشكل عام. أو كأن يحاول البعض التلاعب في رديات

²⁹ Alvin, Arens; Randal, Elder; and Mark, Beasley, **Auditing and Assurance Services**, Ninth Edition, New Jersey, Prentice-Hall, 2003, p. 74.

الضريبة، أو التعامل مع الآخرين بحقد، أو الكذب في إعطاء المعلومات عند تعبئة طلب التوظيف، أو العمل بكفاءة منخفضة كالموظفين.

أغلب الذين ينتهجون النهج غير الأخلاقي يبررون ذلك بعدة طرق ومبررات كالتالي:

1. بأن الجميع يفعلون ذلك.
2. بأنه إن كان التصرف قانونيا فانه صحيح.
3. بأنه لم يكتشف.

قواعد السلوك المهني³⁰

من الأمثلة الحديثة على اهتمام الجهات الحكومية والخاصة بقواعد السلوك المهني، المشروع الذي طرح من قبل لجنة السلوك المهني، والذي تم المصادقة عليه من قبل أعضاء مجلس إدارة جمعية مدققي الحسابات الأردنيين في 2000/7/4، والذي تضمن على مجموعة من المبادئ والقواعد التي يمكن تلخيصها بالتالي:

أولاً: مبادئ السلوك المهني:

1. المسؤولية :

يتعرض الأعضاء عند قيامهم بمسؤولياتهم المهنية لاتخاذ قرارات مهنية وحساسة في جميع أوجه نشاطهم. وتقع على الأعضاء مسؤوليات هامة تجاه الجهات المستفيدة من خدماتهم وتجاه المجتمع ككل نظرا للدور الهام الذي يؤديه في المجتمع. ولذا يتعين عليهم الالتزام المستمر بالتعاون فيما بينهم لتحسين أدائهم، والاحتفاظ بثقة المجتمع، والقيام بمسؤولياتهم الخاصة في إدارة شؤون مهنتهم والحفاظ على التقاليد المهنية والعمل على رفع شأنها.

2. مصلحة المجتمع :

يتعين على الأعضاء أداء أعمالهم بالطريقة التي تحافظ على مصلحة المجتمع واحترام ثقته وإظهار التزامهم بالإطار المهني. ومن أبرز العلاقات المميزة للمهنة قبول المسؤولية تجاه المجتمع الذي يتكون من العملاء، مانحي الائتمان، الهيئات الحكومية، أصحاب الأعمال، المستثمرين وغيرهم من المستفيدين الذين يعتمدون على موضوعية وأمانة الأعضاء. وهذا الاعتماد يفرض على الأعضاء

³⁰ جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، مشروع قواعد السلوك المهني ، 2000

مسؤولية عامة تجاه المجتمع. ويتعين على كل من يقبل كعضو في الجمعية أن يلزم نفسه باحترام ثقة المجتمع. وأن يسعى بصفة مستمرة لإظهار تفانيه في تقديم أفضل أداء مهني حفاظا على ثقة المجتمع. وقد يتعرض الأعضاء عند أدائهم لمسؤولياتهم المهنية لضغوط متعارضة من بعض الفئات المستفيدة من خدماتهم ولحسم هذه المواقف يجب على الأعضاء عدم الخضوع لتلك الضغوط والتصرف بأمانة، وموضوعية، وبالعناية المهنية الواجبة بما يحقق تقديم خدمات مهنية متنوعة ذات مستوى مهني رفيع يتفق مع قواعد سلوك وآداب المهنة مقابل أتعاب تتلاءم مع الجهد المبذول.

3. الأمانة والاستقامة والسرية :

تقاس الأمانة والاستقامة بما هو حق وعدل وتتطلبان من العضو (ضمن أمور أخرى) أن يكون نزيها، عفيفا، صادقا، مراعي مصالحه المجتمع وقيمه الأخلاقية، دقيقا في تفسير المعايير بحيث لا يحملها ما لا تتحمل ومحافظا على سرية أعمال عملائه وغير مهمل في القيام بواجباته أو متخل و/أو متغاض عن مبادئ السلوك المهني. علما بأن الخطأ غير المقصود أو الاختلاف في الرأي غير المعرض لا يتعارضان مع الأمانة والاستقامة. أما في حالة وجود آراء مهنية متعارضة (متباينة) ولم ترد قواعد أو معايير أو إرشادات محددة تناولها فعلى العضو أن يخضع تصرفاته وقراراته لحكمه الشخصي المبني على الحرص والأمانة والاستقامة والاستقلالية والموضوعية على أن يتوافق حكه الشخصي مع ما يقوم به أي عضو حريص يحتفظ بأمانته واستقامته واستقلاليته وموضوعيته.

4. الموضوعية والاستقلالية :

تعطي الموضوعية والاستقلال قيمة لخدمات العضو وهي إحدى العلامات المميزة للمهنة. وتتطلب الموضوعية من العضو أن يكون محايدا ويتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماته المهنية وألا يكون له مصالح متعارضة. وأن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته واستقلاله عند تقديم خدماته المهنية. وفي كثير من الأحيان يقدم الأعضاء لعملائهم خدمات متنوعة مثل إبداء الرأي والخدمات المتعلقة بالضريبة وخدمات الاستشارات الإدارية، والخدمات المحاسبية، أو بإبداء خدمات التدقيق الداخلي، أو القيام بأعمال مالية وإدارية في المنشآت باختلاف أشكالها القانونية. كما يقوم الأعضاء بتعليم وتدريب الأشخاص الذين يسعون لدخول المهنة. وبغض النظر عن نوع الخدمة أو الصفة التي يمارس بها الأعضاء عملهم فيجب عليهم جميعا المحافظة على كمال العمل الذي يقومون به والمحافظة على موضوعيتهم وتجنب الخضوع لرأي الآخرين. ويتعين

على العضو الممارس إضافة إلى ما سبق تقويم علاقاته باستمرار بعملائه ومسؤولياته العامة تجاه المجتمع. ويجب على العضو الممارس الذي يقدم خدمات التدقيق أن يكون مستقلا في الحقيقة وان يتحفظ باستقلاله الظاهري. وعند تقديم الخدمات الأخرى يجب على العضو الممارس الاحتفاظ بموضوعيته وان يتجنب وجود أي تضارب في المصالح.

5. العناية المهنية الواجبة :

يجب على العضو أن يلتزم بمعايير المهنة الفنية والأخلاقية، وان يسعى على الدوام لتحسين كفاءته وجودة خدماته، وأن يؤدي مسؤوليته المهنية على أكمل وجه ممكن. وبكفاءة وإخلاص. وتتطلب العناية المهنية الواجبة إلزاما بأداء الخدمات المهنية على وجه ممكن مع الاهتمام بمصالح العملاء أفضل اهتمام وبما يتفق مع مسؤولية المهنة تجاه المجتمع بصفة عامة. وتستمد الكفاءة من إخلاص التعليم والخبرة وتبدأ بإتقان المعلومات العامة المشتركة المطلوب توفرها للحصول على لقب مدقق حسابات (محاسب قانوني). وتتطلب المحافظة على الكفاءة التزاما بالتعليم المستمر وتحسين القدرات المهنية للعضو طوال مدة حياته المهنية. وهي من مسؤوليات العضو الشخصية. ويتعين على العضو في جميع العمليات التي يتقبلها وفي جميع المسؤوليات التي يتحملها أن يتعهد بالوصول إلى مستوى الكفاءة الذي يضمن أن جودة خدماته تضاهي المستوى المهني العالمي الذي تتطلبه هذه المبادئ. وتهدف الكفاءة إلى الوصول إلى مستوى من الفهم والعلم والخبرة بما يمكن العضو من أداء الخدمات بمهارة واقتدار والمحافظة على هذا المستوى. وتحدد الكفاءة الحالات التي يتعين على العضو الإحالة أو الاستعانة بخبرة ومهارة آخرين إذا تطلب الأمر درجة من الخبرة والمهارة لا تتوفر لديه. وكل عضو مسؤول عن تقدير كفاءته وعن تقويم ما إذا كانت كفاءته العملية وخبرته الشخصية تكفيان للقيام بالمسؤولية المناطة إليه. ويجب أن يتفانى الأعضاء في الوفاء بمسؤولياتهم تجاه العملاء أو أصحاب العمل، والمجتمع. والتفاني في العمل يفرض مسؤولية أداء الخدمات في وقتها وبطريقة متقنة والالتزام بالمعايير الفنية والأخلاقية الواجبة التطبيق. وتتطلب العناية الواجبة من العضو التخطيط والإشراف بطريقة كافية على أي نشاط مهني هو مسؤول عنه.

6. نطاق وطبيعة الخدمات والسلوك المهني :

يتعين على العضو الممارس أن يلتزم بقواعد سلوك وآداب المهنة عند تحديد نطاق وطبيعة الخدمات التي يؤديها. وتتطلب المصلحة العامة أن تتفق الخدمات المهنية التي يقدمها الأعضاء

الممارسون مع السلوك المهني المقبول. فالأمانة والاستقامة تتطلبان أن لا نستغل ثقة المجتمع لتحقيق مكاسب ومزايا شخصية. وتتطلب الموضوعية والاستقلال من الأعضاء عند أدائهم لخدماتهم المهنية التحرر من أي تضارب في المصالح، وتتطلب العناية المهنية الواجبة أن تؤدي الخدمات بكفاءة وإخلاص. ويجب على الأعضاء أن يأخذوا في الاعتبار المبادئ المهنية عند تحديد قبول أو عدم قبول تأدية خدمات مهنية معينة في أي حالة قائمة بذاتها. ولا يمكن وضع قاعدة جامدة لمساعدة الأعضاء في الوصول إلى حكم بشأن هذه الأمور، ولكن يتعين عليهم أن يكونوا مقتنعين بأنهم يسايرون روح المبادئ في هذا الأمر.

ولتحقيق ذلك يجب على الأعضاء :

- أن يمارسوا المهنة في مكاتب لديها إجراءات رقابة نوعية داخلية للتأكد من أن الخدمات يتم تأديتها بكفاءة وأنها تخضع للإشراف الكافي.
- أن يقرروا في ضوء تقديرهم الشخصي إذا كان نطاق وطبيعة الخدمات المقدمة إلى عميل تدقيق قد تؤدي إلى تضارب في المصالح عند أداء وظيفة التدقيق لهذا العميل.
- أن يقوموا باستمرار وقبل الدخول في أي نشاط يتفق مع دورهم كمهنيين التأكيد بأنه امتداد معقول أو نوع من التوسع والتطوير لخدمات موجودة فعلا يقدمها العضو أو آخرون في المهنة.

ثانيا : قواعد السلوك المهني :

1. القاعدة الأولى : الاستقلال والتفرغ :

يجب على العضو الممارس أن يكون متفرغا ومستقلا عند أدائه لخدماته المهنية ويعتبر العضو غير متفرغ إذا عمل بما يحظر عليه نظاميا وبموجب التعليمات المهنية. ويعتبر الاستقلال مفقودا عند تدقيق حسابات الشركة أو المؤسسات التي يكون للعضو الممارس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، وعلى الأخص ما يلي :

1. العمل موظفا لدى الحكومة أو لدى أي من المؤسسات الرسمية العامة أو البلديات أو لدى أي جهة خاصة أخرى من (غير ممارسي المهنة).
2. احتراف التجارة أو الصناعة أو العمل في أي مهنة أخرى.

3. الشركات أو المؤسسات التي يكون العضو الممارس شريكا أو قريبا إلى الدرجة الأولى (أخ، ابن، زوجة) لأحد المؤسسين أو أحد أعضاء مجلس الإدارة.
 4. الشركات أو المؤسسات التي يكون عضوا في مجلس إدارتها.
 5. الشركات المساهمة التي يمتلك العضو الممارس فيها اسهما تزيد عن 5% من رأسمالها خلال فترة تدقيق حساباتها.
 6. الشركات والمؤسسات التي يكون العضو الممارس شريكا لأحد موظفيها أو لأحد كبار الشركاء فيها أو شريكا للشركة نفسها بحصة أو اسهم تزيد عن 5% من رأسمالها.
 7. الشركات أو المؤسسات التي يكون العضو الممارس ناظرا لوقف أو وصيا على تركة لها حصة تزيد عن 5% في تلك الشركات أو المؤسسات.
 8. الشركات أو الهيئات التي يكون العضو الممارس مقترضا منها أو من أحد مدرائها أو أعضاء مجلس إدارتها أو مساهمها ذوي الشأن فيما عدا :
 - القروض المقدمة من المؤسسات المالية الحكومية المتخصصة في الإقراض.
 - القروض المقدمة من المنشآت المالية الأخرى المغطاة بالكامل.
 9. الشركات التي تماثل أنشطتها التجارية أنشطة الشركات التي يكون عضوا في مجلس إدارتها.
2. القاعدة الثانية : الأمانة والاستقامة :
- يجب على العضو أن يتصف بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله المهني بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية وأن يتجرد من المصالح الشخصية ألا يخضع حكمه لأراء الآخرين وأن لا يقوم عن علم بالإفصاح عن المعلومات على غير حقيقتها.
3. القاعدة الثالثة : الالتزام بالمعايير :
- يجب على العضو الذي يقدم خدمات التدقيق، المحاسبة، الاستشارات والضريبة، أو أي خدمات أخرى عدم الانحراف عن المعايير التي تحكمها.
4. القاعدة الرابعة : المعايير العامة :
- يجب على العضو التقيد بالمعايير المهنية وتفسيراتها التي تصدر من الجهة المخولة وعلى الأخص ما يلي :

- العناية المهنية الواجبة : على العضو أن يبذل في أداء خدماته المهنية العناية المهنية الواجبة.
- التخطيط والإشراف: على العضو أن يخطط ويشرف على أداء الخدمات المهنية بصورة كافية.
- الحصول على معلومات كافية وملائمة: على العضو الحصول على القدر المناسب من المعلومات بحيث تكون أساسا معقولا للنتائج أو التوصيات التي يتوصل إليها فيما يتعلق بالخدمات المهنية التي يؤديها.

5. القاعدة الخامسة : معايير المحاسبة والتدقيق:

على العضو الممارس أن يلتزم بمعايير المحاسبة والتدقيق المعتمدة من قبل الجمعية.

6. القاعدة السادسة : خدمات الضريبة :

يجب على العضو الممارس الذي يقوم بإعداد أو يساعد في إعداد إقرار الضريبة ((الإقرار)) لأحد العملاء إخطار العميل بأن المسؤولية عن محتويات الإقرار تقع بصفة أساسية على العميل. كما يجب عليه أن يتخذ الخطوات الضرورية للتأكد من أن الإقرار قد تم إعداده بصورة سليمة وألا يقرن اسمه بأي إقرار أو بيانات أخرى مقدمة إلى الجهات المعنية إذا كان هناك ما يحمله على الاعتقاد بأنه يتضمن بيانات غير صحيحة أو مضللة، أو انه يحتوي على بيانات تم تقديمها بتهاون أو دون معرفة حقيقة صحتها، أو أخفى أو حرف معلومات كان يجب تقديمها بحيث يترتب على ذلك تضليل السلطات المهنية. ويجوز للعضو الممارس الذي يقدم خدمات مهنية ضريبية أن يأخذ بأفضل وضع لمصالح عمليه بشرط تأدية الخدمة دون الإخلال بأي حال بقاعدة الأمانة والاستقامة وأن تكون المعالجة الضريبية المقترحة في رأي العضو الممارس متسقة مع الأنظمة الضريبية.

7. القاعدة السابعة : اقتران اسم العضو بالقوائم المالية :

مع مراعاة ما تنص عليه معايير التدقيق الدولية على العضو الممارس إرفاق تقرير مع أي قوائم أو معلومات مالية يقترن اسمه بها يوضح بجلاء نوع الخدمة التي قام بها ومدى مسؤوليته. ويقوم بإظهار اسمه كما رخص له مع توقيعه ورقم رخصته والفئة التي صنف بها.

8. القاعدة الثامنة : السرية :

لا يجوز للعضو استخدام المعلومات التي توصل إليها من خلال عمله المهني لمنفعته الخاصة أو إفشاء تلك المعلومات إلا بموافقة محددة من العميل. ويجب عدم تفسير هذه القاعدة بأنها تعفي العضو من:

1. الالتزام بالمعايير الفنية ومعايير المحاسبة والتدقيق.
2. التزام العضو بأي متطلبات تصدر عن جهات قضائية.
3. الالتزام بالأنظمة أو التعليمات الحكومية.
4. التزام العضو بمتطلبات برنامج مراقبة جودة الأداء المهني الذي ينظمه مجلس إدارة الجمعية واللجنة الفنية الدائمة بعد تشكيلها.

ولا تمنع هذه القاعدة العضو من تقديم شكوى إلى اللجنة للمساءلة في مخالفات الأعضاء وفقا لأحكام النظام وقواعد سلوك وآداب المهنة أو الاستجابة لأي استفسارات تطلب منها. ولا يجوز للأعضاء العاملين في برنامج مراقبة جودة الأداء المهني أو الأعضاء الذين يتولون المساءلة في مخالفات الأعضاء إفشاء المعلومات السرية الخاصة بأحد العملاء التي تصل إلى عملهم أو استخدامها لمنفعتهم الخاصة.

9. القاعدة التاسعة : الأتعاب:

يجب أن تكون الأتعاب متناسبة مع الوقت والجهد المبذول مقابل الخدمات التي يقدمها العضو الممارس ومراعاة ما يصدر عن مجلس إدارة الجمعية بخصوص الحد الأدنى من الأتعاب. ولا يجوز عرض أو تقديم الخدمات المهنية إلى عميل بموجب اتفاق ينص على عدم دفع أتعاب إلا إذا تم التوصل إلى قرار محدد أو نتيجة معينة، أو إذا كانت قيمة الأتعاب تتوقف بطريقة أو بأخرى على نتائج هذه الخدمات. ولا تعتبر الأتعاب معلقة على شرط إذا تم تحديدها بواسطة المحاكم أو أي جهة أخرى نظامية.

10. القاعدة العاشرة : المنافسة على الأتعاب :

لا يجوز للعضو الممارس أن يفاوض العملاء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للحصول على عمل يقوم به زميل آخر. إلا أنه من حق العضو الممارس أن يقبل خدمة من يطلب منه ذلك. وعليه في حالة ما إذا طلب منه أن يكون مدققا لحسابات منشأة بدلا من زميل

آخر الالتزام بأحكام معايير التدقيق في هذا الشأن. ويحظر على العضو الممارس الدخول في منافسة وميل للحصول على عمل يقوم به الأخير عن طريق عرض أو قبول أتعاب أقل، أو عن طريق انتقاد أعمال الزملاء بصورة تلحق الضرر، وعليه أخذ موافقة اللجنة إذا ما استدعت الضرورة إبداء رأي في عمل مهني قام به زميل آخر.

11. القاعدة الحادية عشر: الاتصال بالمدقق السابق :

على العضو الممارس الذي يطلب منه أحد العملاء تدقيق حساباته أن يستفسر من زميله السابق عما إذا كانت لديه اعتراضات مهنية تحول دون قبوله عملية التدقيق. وعلى العضو الممارس أن يقدم لزميله الذي من المتوقع أن يحل محله في تقديم أية خدمات مهنية لأحد عملائه أية إيضاحات تطلب منه، خلال فترة زمنية معقولة، وذلك بعد أخذ موافقة العميل في كلتا الحالتين.

12. القاعدة الثانية عشرة : اللباقة والسلوك الحسن :

على العضو أن يتجنب الأعمال التي تسعى لسمعته وسمعة المهنة وعلاقته بزملائه في المهنة، وأن يقيم علاقاته مع زملائه والغير على أسس من الثقة والتعاون والآداب وبما يحفظ كرامة المهنة والرفع من شأنها تحقيقاً لمصلحة العمل والصالح العام.

13. القاعدة الثالثة عشرة : الحصول على العمل المهني :

لا يجوز للعضو الممارس الحصول على عمل مهني بطريقة كاذبة أو مضللة أو خادعة سواء كان ذلك بإعلان أو بأي شكل آخر من طرق اجتذاب العملاء. ويحظر على العضو الممارس أن يسلك كل ما من شأنه البحث عن عملائه عن طريق الإلحاح أو المضايقة أو الإكراه.

14. القاعدة الرابعة عشرة : العمولات :

يحظر على العضو الممارس دفع عمولات مقابل الحصول على عملائه أو قبول هدايا ذات شأن له أو لأحد مساعديه، كما لا يجوز له قبول عمولات نظير نصحه للغير بشراء منتجات أحد عملائه.

15. القاعدة الخامسة عشرة : اسم المكتب ونشاطه :

لا يجوز للعضو ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق إلا في ظل أحكام قانون المهنة ونظام الجمعية والأنظمة الأخرى وما يصدر عن الجمعية ولجانها من معايير وقواعد مهنية. كما لا يجوز للعضو الممارس العمل تحت اسم شركة يكون اسمها غير معتمد من الجهة المختصة أو يشير إلى التخصص أو يعطي معلومات خاطئة عن نوع الشركة. ويجوز للعضو الممارس مزاول مهنة المحاسبة والتدقيق كمالك أو شريك في شركة مهنية. على أن يتم التوقيع على التقرير من قبل المدقق الجاز الممارس للمهنة ويظهر اسمه ورقم إجازته.

16. القاعدة السادسة عشرة : أموال العملاء :

على العضو الممارس الذي في عهده أموال تخص العملاء الالتزام بما يلي:

1. الاحتفاظ بهذه الأموال منفصلة عن أمواله الشخصية وعن أموال مكتبه.
2. استخدام هذه الأموال للأغراض المحدد لها فقط.
3. أن يكون مستعداً في جميع الأوقات لتقديم حساب عن هذه الأموال لأي شخص من حقه المساءلة عنها.

17. القاعدة السابعة عشرة : مزاول الأعمال الأخرى :

للعضو الممارس أن يزاول الأعمال التي لا تتعارض مع قواعد سلوك وآداب المهنة
شريطة:

1. أن تكون هذه الأعمال من الأعمال المهنية المكتملة لطبيعة عمله، مثل تقديم الدراسات والاستشارات المالية والمحاسبية والإدارية الأعمال ذات الطبيعة القائمة على الاستشارة. على أن يقوم بعملية التدقيق مدقق آخر من نفس النشاطات الاقتصادية غير المهنية، مثل تملك الأوراق المالية وتملك المزارع والعقارات والاشتراك في شركات أموال.
2. تعتبر هذه التعاريف والمبادئ والقواعد مكمله وموضحة لقواعد السلوك المهني الواردة في قانون المهنة ونظام الجمعية.

الحاجة الملحة لوجود قواعد للسلوك

يرى البعض³¹ "بأن الحضارة الغربية تعتمد كثيراً على مبدأ المنفعة "Utilitarianism" أي تحقيق أكبر سعادة لأكثر عدد ممكن من الناس، ويتحمل المحاسب كمهني واجبات أخلاقية أكثر من المواطن العادي، ويتحمل مدقق الحسابات مسؤولية تجاه العميل والمجتمع وزملاء المهنة، وللمحافظة على هذه المسؤولية فإنه على مدقق الحسابات الالتزام العالي بقواعد السلوك المهني. وقد منح المجتمع جزءاً كبيراً من المهنيين الاستقلالية والحكم الذاتي كميزة لهم، وبالمقابل فإنه على المهنيين تشجيع الالتزام بمعايير عالية من السلوك الأخلاقي بين أعضائهم، وإلا فإن صانعي القرارات سيقومون بتخفيض الاستقلالية والحكم الذاتي الممنوح للمهنيين. وبناء على مبدأ المنفعة فإن السلوك الأخلاقي للمحاسبين يجب أن يأخذ بعين الاعتبار جميع النتائج المحتملة لقراراته على جميع الأفراد والمجموعات المتأثرة بقراره".

وقد كون المجتمع فكرة خاصة حول كلمة "مهني"، "حيث يتوقع من المهنيين أن يلتزموا بالسلوك الأخلاقي أكثر من غيرهم من أفراد المجتمع، فعلى سبيل المثال عند تورط الطبيب أو مدقق الحسابات القانوني بالجرائم، فإنه يجيب عن معظم الناس بشكل أكبر مما لو كان أناس آخرين قد تورطوا بمثل هذه الجرائم"³².

وتكمن الحاجة وراء الالتزام بالسلوك الأخلاقي لكسب ثقة المجتمع بنوعية الخدمات التي تقدمها المهنة وبعض النظر عن الشخص الذي يقدم المهنة، وبالنسبة لمدقق الحسابات القانوني فإنه من الضروري كسب ثقة العميل ومستخدمي القوائم المالية الخارجيين بنوعية التدقيق والخدمات التي يقدمها، لأنه إذا لم تتوفر الثقة بالخدمات التي يقدمها الطبيب، والقاضي ومدقق الحسابات القانوني فإن قدرة هؤلاء المهنيين على خدمة المجتمع ستنتهي.

"وُيعد السلوك الأخلاقي أمراً ضرورياً للمجتمع حتى يعمل بطريقة منظمة، ويمكن القول بأن الأخلاقيات تُعد الغراء الذي يجعل المجتمع متماسكاً مع بعضه البعض. فلو تخيلنا ماذا سيحدث إذا كنا لا نستطيع أن نعتد على الناس الذين نتعامل معهم لأنهم غير صادقين، وإذا كان الأهل، والمدرسين، وأصحاب العمل، والأصدقاء جميعهم يكذبون، فإنه سيكون من المستحيل التواصل معهم بشكل فعال"³³.

³¹ Richard, Schroeder, Opicet, p. 527.

³² Alvin, Arens; Randal, Elder; and Mark, Beasley, **Auditing and Assurance Services**, Ninth Edition, New Jersey, Prentice-Hall, 2003, p. 78

³³ Ibid, p 76.

"وتعد حاجة المجتمع للأخلاقيات أمراً هاماً جداً إلى درجة جعلت القيم الأخلاقية جزءاً من القوانين، لكن هناك بعض القيم الأخلاقية التي قد لا تكون موجودة في القوانين بسبب طبيعة هذه القيم والتي تعتمد على الحكم الشخصي كأن يكون الشخص جديراً بالثقة، الاحترام، المسؤولية، العدالة، الاهتمام والمواطنة، ولكن هذا لا يعني أن المبادئ أقل أهمية لجعل المجتمع منظماً"³⁴.

الاسباب التي تدعو الشركات الى ادارة اعمالها بشكل اخلاقي³⁵:

يرى البعض بأنه هناك تسعة اسباب تدعو ادارة الشركة الى ادارة اعمالها بشكل اخلاقي، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

1. احتمالية مقاضاتها قضائياً، أو الابتعاد عن أصابع الاتهام.

قد تنحرف الشركات بسهولة نحو هوة القضايا بدون القيم الأخلاقية القوية، حيث أن اختراق القانون يؤدي إلى إقامة القضايا على الشركة واتهامها.

2. حرية التنظيم.

قد تكون البيروقراطية والمزيد من التشريعات هي ناتجة عن عدم تحمل الشركة لمسئولياتها، وتصرفاتها غير الأخلاقية وإثارة غضب المواطنين والحكومة.

3. القبول العام للشركة.

إن ممارسات الشركات غير الأخلاقية في عالمنا الذي يدعو إلى الشفافية، قد تؤدي إلى معاقبتها ومقاطعتها وطردها من السوق.

4. ثقة المستثمرين.

يتجنب المستثمرون في هذه الأيام الشركات التي لا تتصرف بشكل أخلاقي ولا تتحمل المسؤولية، وقد كان القلق حول الممارسات المحاسبية غير الأخلاقية هو السبب في الانخفاض الأخير في الأسواق.

³⁴ Ibid, p 76.

³⁵ Kathy William, *Is Your Planning A Continuous Process*, Strategic Finance Magazine: Streetwise, July 2002, p 2.

5. ثقة أصحاب المشروع والموردين.

نتيجة لظهور الشركات المساهمة وشركات الأشخاص على أرض الواقع، تبنى العلاقات الناجحة على الثقة.

6. ولاء العميل.

لا تعد النوعية والتكلفة وتوفر الخدمة العوامل الوحيدة المؤثرة على الاحتفاظ بولاء العميل، فالعملاء اليوم ينظرون إلى سمعة الشركة أيضا.

7. أداء الموظفين.

يكون أداء الموظفين أفضل في بيئة مفتوحة وإبداعية وأخلاقية، وتواجه الشركات ذات السمعة الأخلاقية الضعيفة صعوبة في استقطاب الموظفين الموهوبين والمحافظة عليهم.

8. الفخر بالنفس.

يفتخر القادة والموظفين بأنفسهم وبإنجازاتهم عندما يعلموا بأنهم لم يستخدموا أساليب ملتوية لتحقيق أهدافهم.

9. القيام بالأمر الصحيح.

هناك اعتقاد سائد لدى أساتذة الأخلاقيات والقادة العظماء في تاريخ البشرية، بأنه يجب أن نعمل الشيء الصحيح والأخلاقي.

هل أصبحت شركات المحاسبة شركات ربحية بحتة؟ لا تراعي المهنية المتخصصة؟

يستطيع الباحثان الجزم بأن شركات المحاسبة بشكل عام، وشركات المحاسبة بالعالم المتقدم بشكل خاص، أصبحت شركات ربحية لا تراعي أخلاقيات المهنة، وخصوصا في الآونة الأخيرة التي تبعت الانهيارات الضخمة التي حدثت في السوق الأمريكي على وجه الخصوص. فان انهيار شركة كبيرة مثل شركة ارثر اندرسون، والتي تعد أكبر شركة محاسبة بالعالم خلف ورائه علامات استفهام، لا يزال العالم بأكمله يحاول إيجاد تفسيرات لها.

فبعد أن اطلع الباحثان على حيثيات انخيار شركتي انرون للطاقة وارثر اندرسون لتدقيق الحسابات تبين له أن الموضوع له حيثيات قديمة وخطة تلاعب محكمة تمتد جذورها من عام 1993 ولولا الهجوم الذي حصل على الولايات المتحدة الأمريكية في 11/9/2001 وتضرر السوق المالي لبقى السارق فاراً من وجهة العدالة وليقي التلاعب مخفي إلى اجل لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى.

تعد هذه القضية والفضيحة من قضايا العصر المهمة لما كان لها من تأثير رهيب ، ليس على الولايات المتحدة فقط بل على العالم بأسره. فمن جهة تعد شركة Enron من اكبر الشركات بالعالم والعاملة بمجال الغاز والطاقة ولها فروع كثيرة وعديدة ومن جهة أخرى فمن المعروف بأن شركة Andersen للتدقيق تعد من اضخم شركات التدقيق بالعالم بل هي الأولى من حيث الحجم والانتشار ويقدر عدد العاملين فيها بأجزاء العالم ما يقارب مائة وستون ألف موظف.

لقد تسبب انخيار تلك الشركتين بخسائر قد يصعب حصرها في الوقت الحاضر، ناهيك عن العمال والموظفين الذين فقدوا أعمالهم نتيجة الانخيار.

يعتقد الباحثان بأن انخيار هاتين الشركتين ورغم المأساة الكبيرة إلا انه يعد درس مهم جدا يحتم على الكثيرين دراسته والوقوف على أسبابه وكثير من الجهات تستطيع إعادة حساباتها. ومن أهم هذه الجهات:

- 1- الحكومات وبالأخص الولايات المتحدة
 - 2- لجان وضع المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق كذلك
 - 3- الشركات بشتى أشكالها وأنواعها
 - 4- المحاسبين والمدققين كذلك
 - 5- أصحاب الشركات
- لقد اظهر تقرير التحقيق الذي أعده مجلس إدارة شركة انرون عدة أمور خطيرة، وكان من أهمها³⁶:

³⁶ *Original Documents (Enron Financial Statements for 5 years and Powers Report)*, (Department of accounting, college of business administration, university of Illinois at Chicago), April 4, 2002.

1- بعض عمليات التلاعب التي تمت في شركة انرون وأدت إلى انهيارها، صممت بشكل مدروس ولم يتبع بها الإجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ونتيجة لعدم اتباع تلك المبادئ تمكنت إدارة الشركة من إخفاء كثير من الاستثمارات الوهمية.

2- كما انه هنالك عمليات أخرى تم تطبيقها بشكل غير لائق وغير صحيح وبموافقة المستشارين المآلين حيث تم إطفاء بعض الخسائر الناتجة عن عمليات التحوط الوهمية مع العلم بان تلك العمليات لو كانت صحيحة لكان يجب أن ينتج عنها أرباح لشركة Enron حيث أن Enron هي المتحوطة وبالتالي كان يجب على الشركات الاستثمارية تعويض الخسائر. ولكن كيف يمكن ذلك إذا كانت شركة Enron هي المالكة لتلك الشركات وهذه الملكية تم إخفاءها بشكل متقن ولم تظهر إلا عند حدوث الحدث.

3- لقد اتضح للجنة التحقيق وبعد الفحص والتحري بأن العمليات المحاسبية الأصلية بالتعامل مع شركات LJM1 و LJM2 و Chew Co. والتي أدت إلى الانهيار كانت عمليات ذات هيكلية مغلوطة ومخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. مع العلم بأن تلك العمليات تمت تحت موافقة وإشراف مدققوا ومستشارو الشركة الخارجين Andersen والدليل على ذلك المبلغ المدفوع لهم مقابل تلك الاستشارات والبالغ 5.7 مليون دولار، والذي جاء ذكره ضمن تقرير مجلس الإدارة.

4- اتضح أن شركة التدقيق (ارثر اندرسون) كانت تقوم بعمل مزدوج لشركة انرون، حيث أنها كانت تقوم بالأعمال التالية:

- مدقق لشركة انرون.

- مستشار مالي لشركة انرون.

- مدقق داخلي لشركة انرون.

- قائم على تصميم ومتابعة نظام الرقابة الداخلي.

وقد أظهرت بعض الدراسات³⁷ "بأن الهيكلية القائمة عليها بنية شركات المحاسبة العالمية هيكلية ذات هدف ربحي بحت، يتعد عن أخلاقيات المهنة، وان تلك الشركات أصبحت شركات تجارية ربحية بكل ما تعنيه الكلمة".

هل التشريعات والقوانين المعمول بها غير كفيلة على ضبط شركات المحاسبة؟

³⁷ Jonathan Macey, & Hillary A. Sale, **Observation on the role of Commodification, Independence, and Governance in the Accounting Industry**, Villanova University School of Law, Working Paper No. 2003-18, November 4, 2003, P. 1167.

يرى الباحثان بأن القوانين المعمول بها غير كافية بضبط الشركات بالشكل المطلوب، وخير دليل بأنها لم تمنع حدوث الاختيارات الأخيرة، ونتيجة لقصر نظر تلك القوانين، تم مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية إصدار تشريعات جديدة، تقيد حرية شركات المحاسبة بشكل غير مسبق، وكمثال لا الحصر، سوف يتطرق الباحثان لأحدث المستجدات الأخيرة التي طرأت على الحاكمية المؤسسية Corporate Governance.

تشريعات جديدة³⁸

في 2002/8/1 قام مجلس إدارة سوق نيويورك للأوراق المالية بالموافقة على تعديلات مقترحة لمعايير إدراج الشركات، وتم نقاش تلك التعديلات المقترحة مع لجنة الأوراق المالية في 2002/8/16 وتم تحديد مدة زمنية للتعليق والاعتراض على التعديلات قبل أن تصوت اللجنة وبشكل نهائي على الموافقة عليه، وقد هدفت التعديلات المقترحة على إعادة الثقة للمستثمر وذلك من خلال تعزيز محاسبة الشركات وتقوية السيطرة المؤسسية Corporate Governance.

يؤثر المعيار المقترح على جميع الشركات المدرجة أوراقها المالية ضمن سوق نيويورك للأوراق المالية، ويؤثر كذلك على جميع منظمات الأعمال الأخرى وذات الشكل القانوني المغاير للشركات المساهمة، مثل شركات التضامن المحدودة، وقد حدد المعيار بمهدين رئيسيين، الأول، تحديد سلطة لجان التدقيق من منظور نزاهة قوائم الشركات المالية، والثاني، ركز على استقلالية المدقق الخارجي، مع إبقاء لجنة التدقيق غير مسؤولة عن تحديد القوائم المالية أو ضمان تقرير المدقق الخارجي.

لقد تضمن المعيار المقترح إلزام الشركات المدرجة بتلبية بندين مهمين، الأول، تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة الشركة ذوي صفة مستقلة يتم تحديدهم من قبل لجنة التدقيق، والثاني، تحديد أتعاب أعضاء لجنة التدقيق. ومن أهم الأمور الجديدة التي حددها المعيار التالي:

1- إعادة تعريف متطلبات "الاستقلالية"

لقد حدد المعيار المقترح ضرورة وجود أعضاء مستقلين في مجلس إدارة الشركة المدرجة بالسوق، مع ضرورة أن يكون جميع أعضاء لجنة التدقيق مستقلين بشكل كامل وبشرط أن لا يقل عددهم عن

³⁸ Pul Sweeney & Cynthia Waller Vallario, NYSE Sets Audit Committees on New Road, Journal of Accountancy, Online Issue, November 2002.

ثلاث أعضاء. قامت الهيئة بتحديد تعريف الاستقلالية وجعله بشكل أكثر صرامة بأن إعادة تعريفه "لكي يتم اعتبار الفرد مستقلاً، يجب أن يؤكد مجلس الإدارة وبشكل إيجابي قاطع على أن ذلك الفرد ليس له أي علاقة مادية مباشرة مع الشركة كأن يكون شريكاً، أو مساهماً، أو موظفاً في أي منظمة لها علاقة مع الشركة. يمكن أن تتضمن العلاقات المادية أموراً أخرى، مثل التعامل التجاري مع الشركة، والتعامل البنكي، والتعامل المهني، والتعامل الاستشاري القانوني، والتعامل الصناعي، وأشكال التعامل بالبرعات وبمختلف أنواعها.

وقد ذكر المعيار المقترح، بأنه يجب على الشركة الإفصاح في قوائم التوكيل الآلية التي اتبعتها في تحديد استقلالية الفرد المادية، ويمكنها كذلك الإفصاح عن المعايير التي استخدمتها في الحكم على استقلاليتها.

انطلاقاً من الرغبة في الالتزام بمبدأ الاستقلالية، يجب أن يتم ملاحظة الأفراد المرغوب في تعيينهم في مجلس الإدارة لفترة تأهيل (فترة ملاحظة) مدتها تبلغ خمسة سنين وذلك قبل إلحاقهم بمجلس إدارة الشركة المدرجة وذلك للتأكد من مطابقتهم لشروط الاستقلالية. ويمكن أن يكون هؤلاء الأفراد من موظفين الشركة السابقين، وموظفين مدققين الخارجين السابقين أو الحاليين، وأي موظفين سابقين لشركات أخرى والتي تتضمن لجان تعويضاتها موظفين في شركات مدرجة، وأفراد عائلات أي من الفئات المذكورة.

2- أتعاب أعضاء لجنة التدقيق

لم يحدد المعيار المقترح أي تشريع أو قانون ينص على ضرورة أن تكون الرسوم المدفوعة للممثلين المستقلين في مجلس إدارة الشركة ومن قبلها هي التعويضات الوحيدة لقاء تعيينهم في مجلس إدارتها. لقد جعل المعيار الجديد سقف الأتعاب مفتوحاً من منطلق أن المسؤوليات الجديدة المناطة بلجان التدقيق تحتاج إلى جهد ووقت أكبر من التي كانت تبذل بالسابق. يمكن لأعضاء لجنة التدقيق تلقي أتعابهم على شكل نقدي، أو اسهم الشركة، أو عقود خيار، أو بأي شكل متاح آخر، بشرط أن لا يؤثر ذلك على استقلاليتهم. ومن الأمثلة التي تعد أتعاب مؤثرة على الاستقلالية، ويجب عدم قبولها، الأتعاب التي تدفع بشكل مباشر أو غير مباشر مقابل استشارات قانونية أو مالية.

يطلب المعيار الجديد من لجان التدقيق الالتزام بمسؤولياتهم كاملة، وذلك من خلال تأدية المهام التالية:

1. تصميم خطة مهام مكتوبة:

تتضمن أهداف اللجنة كاملة، بما فيها من مساعدة مجلس الإدارة على التبصر والتحقق من الأمور التالية:

- نزاهة القوائم المالية
- تماشي القوائم المالية مع القوانين المنصوص عليها
- أهلية المدقق الخارجي ومطابقته لمواصفات الاستقلالية
- أهلية وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الخارجي والداخلي

تستطيع لجنة التدقيق الحصول على البيانات الأولية من الإدارة ولكنها لا تستطيع ربط تلك البيانات بمحدود مسؤولياتها. أي أن اللجنة مسؤولة مباشرة عن تعيين، وملاحظة المدقق الخارجي والذي يجب عليه تقديم تقاريره لها بشكل مباشر.

2. تقييم تقرير المدقق الخارجي، ولمرة واحد على الأقل سنويا، والذي يشمل وصفا

شاملا لإجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة، وجميع الاستفسارات الصادرة من قبله أو من قبل جهات حكومية لإدارة الشركة، وطبيعة العلاقات التي تمت بينه وبين إدارة الشركة خلال الفترة موضع التقييم.

3. مناقشة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية، مع كل من الإدارة والمدقق المستقل، وبما

في ذلك التطرق للآليات المتبعة من قبل الإدارة في عملية الإفصاح. ويحق للجنة مناقشة المواضيع المتعلقة بالدخل كالألية المتبعة مثلا من قبل الإدارة في اختيار شكل ونوع تقديم القوائم. ولكنه غير مطلوب من اللجنة مناقشة أية مواضيع متقدمة تفصيلية.

4. الترتيب للقاءات مع الإدارة، والمدققين الداخليين، والمستقلين، في سبيل أن

تتمكن لجنة التدقيق من تفعيل وظيفة الملاحظة، يجب عليها تنظيم لقاءات وبشكل منفصل مع الإدارة، ومع هؤلاء المسؤولين عن وظيفة التدقيق الداخلي، والمسؤولون عن

عملية التدقيق الخارجي. رغم أن كل شركة مدرجة ملزمة بتأمين وظيفة تدقيق داخلي إلا أنها ليست ملزمة بإنشاء قسم تدقيق داخلي، ويمكنها الاستعانة بمدققين مستقلين للقيام بهذه المهمة شريطة أن لا يكونوا نفس مدققها الخارجيين.

5. تقديم المساعدة لإدارة المخاطر، رغم أن الإدارة مسؤولة وبشكل مباشر عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة، إلا أن لجنة التدقيق مطالبة بمناقشة كل من المدققين الداخليين والخارجيين حول الآلية التي تتبعها إدارة الشركة للسيطرة على المخاطر المالية المتعددة، وماهية الخطوات التي تتخذها ضمن السياسات والتوجيهات المفروضة من قبلها لتقليل تلك المخاطر.

6. مراجعة المشاكل المتعلقة بالتدقيق ومدى استجابة إدارة الشركة، يجب على لجنة التدقيق وبشكل دوري مراجعة المشاكل التي تعترض المدققين الخارجيين خلال عملهم، مثل المشاكل المتعلقة بالقيود المفروضة على عملية التدقيق، أو القيود المفروضة على الوصول إلى معلومات معينة، وجميع الخلافات بينهم وبين إدارة الشركة.

7. إنشاء سياسات استماع ومصارحة خاصة بموظفي شركات التدقيق، يجب على لجنة التدقيق إنشاء وتفعيل سياسات خاصة بالاستماع ومصارحة موظفي شركة التدقيق، من منطلق بأن هؤلاء المدققين قد يسعون للحصول على مركز وظيفي مرموق بالشركة التي يقومون بتدقيقها، ويجب أن تكون اللجنة على اطلاع على القوانين الخاصة بحضر توظيف المدققين السابقين للشركة، وبالأخص على نص القانون القائل بأنه أن كان أحد موظفي الشركة وصاحب موقع وظيفي نافذ مدققا سابقا لها فانه يحذر على شركة التدقيق التي كان يعمل بها سابقا الاستمرار بتدقيق أعمال الشركة لمدة تتجاوز السنة الواحدة.

ما هو الحل الأمثل لضبط أمور شركات المحاسبة، وجعلها تلتزم بأخلاقيات المهنة؟

يرى الباحثان بأن الإجابة على هذا التساؤل مهمة صعبة جدا، حيث أن المشكلة لا يمكن حصرها بالقوانين المطبقة لضبط السلوكيات وأخلاقيات المهنة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في الأشخاص الذين يطبقون القوانين. فهل نستطيع ضبط السلوك البشري؟

النتائج والتوصيات

النتائج:

بعد أن اطلع الباحثان على حيثيات الانهيارات الكبيرة توصلا للنتائج الآتية:

- 1- إن أسباب الانهيارات التي حدثت تعود بشكل أساسي إلى ما يسمى بالحاسبة الإبداعية وخصوصا أن المتسببون بالانهيارات استطاعوا أن يفلتوا من وجه العدالة لعدم ثبوت الأدلة عليهم في قضية شركة انرون.
- 2- يعود سبب انهيار شركة ارثر اندرسون لثبوت تورطها في التلاعب الذي تم في شركة انرون.
- 3- لاحظ الباحثان بأن شركة التدقيق ارثر اندرسون كانت تعمل بشكل مزدوج لدى شركة انرون للطاقة حيث كانت المدقق الخارجي والمستشار الاستثمار وجهاز الرقابة الداخلي مما جعلها تتعد عن الاستقلالية بشكل كبير.
- 4- لقد أدت الانهيارات الكبيرة التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل الحكومات تعيد التفكير بالحاكمة المؤسسية المعمول بها سابقا، وتحديثها بشكل يعتقد انه سيمنع الانهيارات مستقبلا.
- 5- ركزت الحاكمة المؤسسية بمفهومها الحديث على ظهور لجان تدقيق مستقلة، وأعضاء مجلس إدارة مستقلين، كما ركزت بشكل كبير على نظام التدقيق الداخلي وعدلت في وظائفه بشكل جوهري.
- 6- استنتج الباحثان من خلال الاطلاع على آراء المختصين بوجود صعوبات كبيرة وكثيرة أمام تطبيق الحاكمة المؤسسية بمفهومها الحديث وبالأخص الصعوبات المتعلقة بعملية الإفصاح في التقارير المالية عن مدى التزام الشركات بالحاكمة المؤسسية بمفهومها الحديث.

7- تكمن حقيقة الاختيارات في أخلاقيات مطبقي القوانين وليس بالقوانين نفسها.

8- وجود صعوبة وعقبات لا يستهان بها بضبط أخلاقيات المهنة وخصوصا أن مهنة المحاسبة والتدقيق مهنة ذات طابع اجتماعي تتعلق بالأفراد الذين تختلف أخلاقياتهم من شخص إلى آخر.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل لها الباحثان يوصيا بالآتي:

1- اخذ الحيطة والحذر من قبل الشركات الأردنية عند تطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث وخصوصا أن العيب لا يكمن بالقوانين المعمول بها سابقا، أو الآن أو مستقبلا ولكن يكمن بأخلاقيات مطبقيها.

2- تعزيز القوانين التي تشجع على استقلالية المدقق وحمائته من مبدأ المنافسة غير الشريفة بالسوق.

3- التركيز على أخلاقيات المهنة وتعزيزها بالأدوات والأساليب التي تشجع المهنيين على الالتزام فيها.

4- التعمق بما يسمى المحاسبة الإبداعية و تثقيف المدققين بها لاكتشافها إذا ما تم استغلالها بالتلاعب المحاسبي.

5- تشديد الرقابة من قبل الهيئات المسؤولة عن إدارة أسواق الأوراق المالية على الشركات المدرجة من خلال طلب تقارير دورية حول مدى التزام الشركات باستخدام الحاكمية المؤسسية والإفصاح عنها.

6- تثقيف الشركات بالحاجة للحاكمية المؤسسية لتوعية الملاك بضرورة وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين لخدمة مصالحهم.

7- تحييد دور الإدارة بالاطلاع على تقارير المدققين الداخليين والخارجيين وحصرها بلجان التدقيق.

المراجع العربية

- جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، "مشروع قواعد السلوك المهني"، 2000.
- جورج غالى دانيال، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، 84 شارع ذكريا غنيم-تانيس سابقا، الدار الجامعية، 2001.
- سالم الخزاعلة، "مسؤولية مدقق الحسابات في تعثر الشركات"، المؤتمر العلمي المهني الثالث، مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية والاجتماعية، عمان-الأردن، 18-19 أيلول 2001.
- طلال أبو غزالة، معجم أبو غزالة للمحاسبة والأعمال، بيروت، دار العالم للملايين، 2001.
- عادل عبد العزيز بودي، "أنظمة مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة لدول الخليج"، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، عمان-الأردن، 24-25 أيلول 2002
- فارق الخارف، "دور مراقب الحسابات في تعزيز التحكم المؤسسي"، المؤتمر العلمي المهني الثالث، مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية والاجتماعية، عمان-الأردن، 18-19 أيلول 2001.
- محمد سمير الصبان و على، عبد الوهاب نصر، المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، 84 شارع ذكريا غنيم-تانيس سابقا، الدار الجامعية، 2002.
- محمد مطر، "مصير مهنة تدقيق الحسابات بين مفهومي تضارب وتوافق المصالح"، المدقق، العدد 51، آب 2002.

نعيم دهمش و حجيز، إسماعيل مصباح، "فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين في الأردن"، المؤتمر العلمي المهني الثالث، مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية والاجتماعية، عمان-الأردن، 18-19 أيلول 2001.

المراجع الأجنبية

- **Arens, Alvin, Randal, Elder; and Mark, Beasley, Auditing and Assurance Services, Ninth Edition, New Jersey, Prentice-Hall, 2003.**
At Enron, "The environment was ripe for abuse", McGraw-Hill, Companies Inc. February 25, 2002.
- Audit and corporate governance failures at Enron (Department of accounting, college of business administration, university of Illinois at Chicago), Class 4 on April 4, 2002.

- Boynton, William, Raymond, Johnson; and Walter, Kell, **Modern Auditing**, Seventh Edition, New York, John Wiley & Sons, 2001.
- Brown Ken, and Jonathan Weil, **How Andersen's embrace of consulting changed the culture of the company**, The Wall Street Journal, March 12, 2002.
- Cotton, David, **Fixing CPA Ethics Can Be an Inside Job**, Jim Kaplan, 2002.
- Countryman Andrew **"Roll-Ups": the pitfalls of conflicts**, Chicago Tribune, March 17, 2002.
- Delroy Alexander, **Auditors under fire for failing to flag problems (big 5 to institute together standards)**, Chicago Tribune, December 8, 2001.
- Dettmer Jamie, **Audit Crises Cast Pall Over Wall Street; in the Wake of Enron and Other Financial-Reporting Scandals, Investors and Regulators are Clamoring for Government to Legislate better Bookkeeping Practices**, Insight on the News, July 1, 2002. www.findarticles.com.31/8/2003.
- Dwares David, and Melissa, **McGuane, Attorneys Talk About Representing Accountants in the Era of Enron and Other Corporate Scandals**, The CPA Journal, March, 2003.2/9/2003.
- Emshwiller John R. Money & Investing **"Enron transaction with entity run by executive raises questions**, The Wall Street Journal November 5, 2001.
- Kieso, Donald, Jerry, Weygand; and Terry, Warfield, **Intermediate Accounting**, Tenth edition, 2001.
- Lavelle Louis, **Unleashing the watchdogs**, McGraw-Hill Companies Inc. February 18, 2002.
- Lisman Steve , Jonathan Weil, and Michael Schroeder, **Accounting debacles spark calls for change: here's the rundown**, The Wall Street Journal, February 6, 2002.
- Macey Jonathan , & Hillary A. Sale, **Observation on the role of Commodification, Independence, and Governance in the Accounting Industry**, Villanova University School of Law, Working Paper No. 2003-18, November 4, 2003.
- Mastracchio Nicholas , **Independence and the Users of Closely Held Companies' Financial Statements**, The CPA Journal, 2002. 2/9/2003.
- Original Documents (**Enron Financial Statements for 5 years and Powers Report**), (Department of accounting, college of business administration, university of Illinois at Chicago), April 4, 2002.

- Schroeder, Richard, Myrtle, Clark; and Jack, Cathey, **Accounting Theory and Analysis: Text Cases and Readings**, Seventh Edition, New York, John Wiley & Sons, 2001.
- Simpson Cam, **Questions linger on Andersen; Shredding issues: What happened, who knew what?** Chicago Tribune, February 19, 2002.
- Sweeney Pul & Cynthia Waller Vallario, **NYSE Sets Audit Committees on New Road**, Journal of Accountancy, Online Issue, November 2002.
- Weil Jonathan, **Arthur Andersen's "double duty" work raises questions about its independence**, . The Wall Street Journal, December 14, 2001.
- White Bin, **Enron plot takes twist: Critics rate the rating agencies after companies collapse**, Chicago Tribune, February 26, 2002.
- William Kathy , **Robert Herz Named FASB Chairman**, Strategic Finance Magazine: Streetwise, June 2002.
- William Kathy, **Is Your Planning A Continuous Process**, Strategic Finance Magazine: Streetwise, July 2002.